"المشروع النووي وتقديم تنازلات كبيرة للفلسطينيين"

كواليس المفاوضات للتوصل إلى اتفاق بين اسرائيل والسعودية

جو بايدن – تصوير: Win McNamee Getty Images

بنيامين نتنياهو – تصوير: ABIR SULTANPOOLAFP (via Getty Images

محمد بن سلمان – تصوير: Photo by ChesnotGetty) ((Images

من عماد غضبان مراسل صحيفة بانوراما

نشرت وسائل اعلام عبرية، منتصف الأسبوع، أنّ " الأجهزة الأمنية الاسرائيلية قلقة من امكانية موافقة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على طلب السعودية بما يتعلق بإقامة مشروع نووي على أراضيها ، في مقابل ما يعتقده البعض أمرا غير منطقي وبعيدا عن الواقع خاصة في هذه الأيام : اتفاق تطبيع بين اسرائيل والمملكة العربية السعودية ، هذا الاتفاق أصبح ممكنا ومن شأنه أن يغيّر وجه الشرق الأوسط ".

" مشروع نووي سري مشترك بين السعودية وباكستان "

ونشرت وسائل الاعلام "أنّ هذه المعلومات التي تم نشرها غير واضحة المصدر وربما كان بعضها حلما شرق أوسطي، ولكن هناك من يقول بالمقابل أنّ الأمر صحيح والدليل هو المشروع النووي الباكستاني الذي يعتقدون انه نتيجة اتفاق تعاون مشترك مع الرياض حيث موّلت المملكة العربية السعودية هذا المشروع السري ما أدى الى نجاحه". واشارت وسائل الاعلام الى ان " السعودية موّلت المشروع بشرط ان تحصل على النووي اذا احتاجته والقلق في أجهزة الامن الاسرائيلية ان يوافق نتنياهو على مشروع نووي على الاراضي السعودية مقابل معاهدة سلام بين البلدين".

"تنازلات كبيرة للفلسطينيين"

وأفادت صحيفة "نيويورك تايمز"، بأن اتفاق تطبيع محتملا بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل سيتطلب "تنازلات كبيرة" للفلسطينيين التي من غير المرجح أن توافق عليها حكومة نتنياهو اليمينية. ووفقا للتقرير، تفهم إسرائيل أن السعودية لن تكتفي بوعد من نتنياهو بأنه لن يضم الضفة الغربية، بل ستطلب بدلا من ذلك "اتخاذ إجراء مهم وملموس على الأرض".

وأشار التقرير إلى "أن مثل هذه الخطوات من غير المرجح أن تحظى بموافقة العناصر اليمينية المتطرفة في حكومة نتنياهو، وأن الضغط في مثل هذا الاتجاه قد يؤدي إلى انهيارها".

" اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة"

وبحسب التقرير، أعلن قادة المعارضة أنهم لن ينضموا إلى ائتلاف مع نتنياهو بسبب محاكمته الجارية بتهم فساد، "لكن أسئلة ظهرت في المناقشات مع الأمريكيين حول ما إذا كان القادة سيظهرون ليونة في الموقف إذا كان ذلك يعني إقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية". وشملت المطالب الأخرى التي طرحتها الرياض، بحسب التقرير، اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، على غرار حلف شمال الأطلسي، بموجبه ستكون واشنطن ملزمة بالدفاع عن السعودية في حال تعرضها لهجوم. وبحسبما ورد، فإن العديد من المشرعين والمسؤولين الأمريكيين لا يشعرون أبدا بالتفاؤل إزاء احتمال التوصل إلى مثل هذا اتفاق.

"تطوير برنامج نووي مدني"

بالإضافة إلى ذلك، تريد الرياض تطوير برنامج نووي مدني، وهو مطلب لطالما عارضته واشنطن وتل أبيب. وأشارت "نيويورك تايمز" إلى أن مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك ساليفان، قام بزيارة السعودية مرتين في غضون أقل من ثلاثة أشهر، وافترضت الصحيفة أن ذلك قد يكون علامة على حدوث تقدم.

وقالت الصحيفة إن مسؤولين أمريكيين تواجدوا في جدة يوم الخميس الماضي "أعربوا عن تفاؤل حذر بشأن إمكانية إحراز تقدم حيث يواصل الدبلوماسيون على الأرض محادثاتهم".

ويوم الجمعة الماضي، ألمح الرئيس الأمريكي جو بايدن بنفسه إلى إحراز تقدم محتمل في اتفاق تطبيع محتمل بين إسرائيل والسعودية .

متحدثا لمتبرعين لحملة إعادة انتخابه في عام 2024 خلال حدث في ولاية ماين، قال بايدن "ربما هناك تقارب جار"، دون أن يخوض بمزيد من التفاصيل. وأفادت "نيويورك تايمز" أن بايدن لم يتخذ قراره بعد بشأن الرغبة في التوصل إلى اتفاق تطبيع بين إسرائيل والسعودية.

" نتنياهو يريد التوصل الى اتفاق "

من جانبه، يسعى نتنياهو منذ فترة طويلة إلى ما يُنظر إليها على أنها اتفاقية تطبيع بعيدة المنال مع السعوديين، والتي وصفها مرارا وتكرارا بأنها إحدى الأولويات العليا لحكومته الجديدة . ومع ذلك، حذر المسؤولون الأمريكيون في الأشهر الأخيرة من أن "سياسات إسرائيل في الضفة الغربية وتقدم حكومتها في الإصلاح القضائي قد جعل تأمين اتفاقية تطبيع مع السعودية أمرا مستحيلا، وأدى إلى توتر العلاقات بين تل أبيب وواشنطن".

انتخاب المحامي محمد نعامنة ممثلا لنقابة المحامين في لجنة اختيار القضاة

● المحامي عميت بيخر رئيس نقابة المحامين: "على ليفين عقد جلسة للجنة – فورا"

من شحادة سامي عازم مراسل صحيفة بانوراما

قال المحامي عميت بيخر، رئيس نقابة المحامين " ان وزير القضاء ياريف ليفين مُلزم حسب القانون بالإعلان عن بدء لجنة اختيار القضاة عملها لاختيار قضاة جدد". وتابع المحامي بيخر يقول: " الكثير من المواطنين ينهارون تحت الضغط الشديد في المحاكم، واللجنة غير فعالة منذ أكثر من سنة، ولم يتم تعيين قضاة جدد". واسترسل بيخر يقول: " هذا اثبات قاطع لماذا ممنوع اتاحة المجال للوزراء العمل بشكل غير معقول وغير منطقي بهذه الصورة المتطرفة ". من جانبه، قال المحامي محمد نعامنة، رئيس نقابة المحامين في لواء الشمال : " لجنة تعيين القضاة اليوم لا تنعقد ولكن تم التصويت على عضوية اللجنة في نقابة المحامين لتجديد دورة 3 سنوات قادمة ، وهذه المرة الثانية التي أكون فيها ممثلا للمحامين في لجنة تعيين القضاة ". وتابع المحامي محمد نعامنة، قائلا: " لجنة اختيار القضاة تتكون من 9 أعضاء برئاسة وزير القضاء، في اللجنة هناك تمثيل للسلطة القضائية تتمثل بـ 3 قضاة من المحكمة العليا ووزير آخر من الحكومة وعضوي كنيست واحد من الائتلاف وواحد من المعارضة ومندوبين اثنين من نقابة المحامين ومن يختار المندوب هو مجلس نقابة المحامين الذي يتكون من 44 عضوا ويتم الانتخاب بانتخابات سرية ".

المحامي محمد نعامنة

وأضاف المحامي محمد نعامنة : " الضغط في المحاكم ومشكلة المماطلة في معالجة الملفات هي ليست سرا وهي مشكلة معروفة وهناك نقص في القضاة والقوى العاملة ، وهذا يشمل المحاكم الشرعية".

وعن الاستئناف الذي تم تقديمه ضد عدم انعقاد لجنة تعيين القضاة قال: " باعتقادي ان المحكمة ستلزم الوزير بعقد اجتماعات للجنة تعيين القضاة وبرأيي سيكون تغيير في موقف الوزير قبل جلسة المحكمة". وأنهى المحامي محمد نعامنة، رئيس نقابة المحامين في لواء الشمال : " الديمقراطية هي إرادة الشعب ولكن مع الحفاظ على حقوق الأقليات وما يحدث الان هو اضعاف الجهاز القضائي ففي دولة إسرائيل لا يوجد دستور وما ينظم علاقة الفرد بالحكومة والكنيست هي مجموعة قوانين عليا".

في سابقة تاريخية :

كل قضاة المحكمة العليا سينظرون في الاستئنافات ضد الغاء "حجة المعقولية"

● وزير الأمن جالنت : "سنحترم أي قرار يصدر عن المحكمة العليا بما يتعلق بحجة المعقولية"

من شحادة سامي عازم مراسل صحيفة بانوراما

أعلنت القاضية استر حيوت، رئيسة المحكمة العليا، منتصف الاسبوع، عن موعد نظر المحكمة العليا بالاستئنافات ضد قانون الغاء حجة المعقولية، وهو يوم الثلاثاء الموافق الثاني عشر من شهر أيلول / سبتمبر المقبل. وللمرة الأولى منذ قيام الدولة، ستعقد الجلسة للنظر بالاستئنافات بمشاركة كل قضاة المحكمة العليا. يشار الى ان موعد الجلسة مقرر قبل شهر ونصف من موعد خروج القاضية حيوت للتقاعد، فيما يبدو ان قرار المحكمة سيصدر بعد نحو شهر من الجلسة المرتقبة. ووفقا لما أعلنته القاضية حيوت، فان القضاة الذين سينظرون بالاستئنافات المقدمة من " الحركة من أجل جودة الحكم " و " الحركة الديمقراطية المدنية " وجهات أخرى، هم قضاة المحكمة كلهم، بمن فيهم القاضية حيوت. وفيما يلي أسماء القضاة : عوزي فوغلمان، يتسحاق عميت، نوعام سولبرغ، دافنا براك – ايرز، عنات بارون، دافيد مينتس، يوسف الرون، ياعيل فيلنر، عوفر غرسكوفيف، اليكس شطاين، غيلا كمفي – شطاينتس، خالد كبوب، يحيائيل كشير، وروت رونين.

وزير الأمن جالنت : "سنحترم أي قرار يصدر عن المحكمة العليا بما يتعلق بـ (حجة المعقولية)

على صعيد متصل، مع افتتاح جلسة الحكومة الأسبوعية مطلع الاسبوع، سئل وزير الأمن يوآف جالنت ، عن امكانية رفض محكمة العدل العليا لقانون " الغاء حجة المعقولية " وبالتالي اصدار أمر بإلغائه ، فأجاب : " دولة اسرائيل هي دولة قانون ديمقراطية ، وسنعمل وفق القانون وسنحترم أي قرار يصدر عن المحكمة العليا " .